الاحزاب تشكو عدم حياد السلطة والمحاصرة المالية.. صعوبات في توزيع الحصص الاذاعية والتلفزيونية بين المرشحين

بدء حملة الانتخابات المحلية والتشريعية في موريتانيا في اجواء من عدم الثقة بين الحكومة والمعارضة

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من عبد الله السيد:

تبدأ هذا السبت في موريتانيا الحملة السياسية الممهدة للانتخابات البلدية والنيابية المقررة في 19 من الشهر الجاري.

والانتخابات هذ تجسيد لوعود المجلس العسكري الحاكم في موريتانيا منذ الاطاحة بالرئيس معاوية ولد الطايع في انقلاب 3 اب/اغسطس 2005.

وقد بدأت القوى السياسية المرشحة والمنقسمة بين قطبي الأحزاب والمستقلين حشد آلياتها لعرض البرامج السياسية قصد الفوز بأكبر عدد من مقاعد البرلمان الخمسة والتسعين ومقاعد المجالس البلدية الستة عشر والمئتين.

وتحظى هذه الاستحقاقات باهتمام كبير من عدة جهات خارجية بينها الاتحاد الأوروبي الذي نشر أمس العشرات من مراقبيه في غالبية المقاطعات الادارية الموريتانية والمنظمة العالمية الفرنكفونية والجامعة العربية والاتحاد الافريقي والحكومة الأمريكية.

ودعت الحكومة الانتقالية الموريتانية أمس المرشحين لخوض الحملات التحسيسية بروح رياضية وتغليب صراع الأفكار على مظاهر الضوضاء والبذخ التي ميزت الحملات الدعائية السابقة. غير أن الدخول في معمعان الاستحقاقات الانتخابية يأتي فيما لا تزال الأزمة السياسية بين الأحزاب الموريتانية وحكومة الرئيس ولد فال على حالها بسبب استمرار الخلافات في عدة موضوعات أهمها اتهام الأحزاب للسلطات الانتقالية بالتخلي عن الحياد ودعم المرشحين المستقلين.

وكانت الحكومة الانتقالية قد نظمت أمس آخر دورات تشاورها مع الأحزاب في محاولة لحل المشكلات العالقة غير أن ائتلاف الأحزاب أبلغ الصحافيين أمس أن الحكومة استجابت لمطالب وتلكأت في أخرى.

وأكد محمد ولد مولود رئيس ائتلاف الأحزاب التي كانت تشكل معارضة نظام ولد الطايع، أن الأحزاب تفتح الباب للحوار غير أنها لا تزال على شكوكها ازاء حياد السلطات الموريتانية ازاء الاستحقاقات المبرمجة داعيا السلطة لتنفيذ تعهداتها في هذا الصدد.

وأوضح رئيس «ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي» ان علاقات الشراكة بين الأحزاب والمجلس العسكري شهدت في الأسابيع الماضية هزة جعلتنا نطالب بالمزيد من التشاور مع بقائنا مستعدين لكل تفاهم ولكل تقارب بما يمكن من تجاوز أزمة الثقة.

وفي هذا الاطار، يقول الرئيس الدوري لـ«الائتلاف» «طالبنا بتنظيم يوم تشاوري قبل الحملة نطرح فيه كل القضايا التي تخص الحملة الانتخابية القادمة وعلى ضوء ذلك نتمكن من أن نتفاهم، نحن الفاعلين في الساحة السياسية الموريتانية، حول كلما يضمن الشفافية ويؤمن تنظيم انتخابات مقبولة ولها مصداقية».

وقال ولد مولود ان الطلبات التي تقدمت بها أحزاب «الائتلاف» بعضها قبل وبعضها الآخر لم يرفض ولم يقبل.

وقال ان من بين الطلبات التي قبلت السماح للأحزاب بالتدقيق في حياد رؤساء المكاتب المشرفة على التصويت في الوقت المناسب لتزكيتها أو للطعن فيها. واضاف «استجابت السلطات لطلبنا الآخر المتعلق بمنع استبدال رؤساء المكاتب كما كان يجري لفتح الباب للتزوير، الا بالتشاور مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات».

أما الطلبات التي لم تلب ولم ترفض فمنها خلق آلية للحد الكامل من ضجة الحملة في الأماكن الحضرية لأنها، حسب ولد مولود، مجرد استعراض للعضلات على حساب تنافس البرامج والخطاب السياسي كما أن لها خطورة أخرى تتمثل في المحافظة على الأمن.

محامو اقارب ولد الطايع مستاؤون من «مماطلة» العدالة الموريتانية

■ نواكشوط ـ «القدس العربي»: اعرب محامو اقارب الرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيد أحمد ولد الطايع عن «خيبة أملهم في العدالة» في موريتانيا بعد عدة اشهر من اعتقال موكليهم دون محاكمة، واتهموا متهما وزير العدل الموريتاني محفوظ ولد بتاح بجهل مصير الملف الذى أحيل الى محكمة الجنايات بالعاصمة نواكشوط قبل أيام.

وقال ولد بوحبين رئيس فريق الدفاع عن خمسة من أقارب الرئيس السابق انه، وزملاءه، يشعرون بـ«مرارة كبيرة جراء الانتهاك المتكرر للقانون من أعضاء الحكومة والمؤسسة القضائية في حق موكليهم المحتجزين احتياطيا» منذ 25/06/2006 دون توجيه تهم واضحة لهم.

وفنّد ولد بوحبين في مؤتمر صحافي ما قاله وزر العدل عن استمرار التحقيق. وقال «غير صحيح ما أورده وزير العدل (الليلة الماضية) حول استمرار التحقيق مع المعتقلين». واضاف «لقد طويت الملفات واحيلوا الى محكمة الجنايات منذ فترة لكن وزير العدل للأسف لا يدري بما يجري داخل المؤسسة القضائية، تماما كما حدث مع وكيل الجمهورية الذي قضى 10 أيام دون أن يطلع على الملف أو يلتقي بأحد المعتقلين لدى الشرطة خلافا لما ينص عليه القانون».

ويحاكم المتهمون، وهم من اقارب الرئيس المخلوع ولد الطايع، بتهمة الاعداد لانقلاب عسكري.

وقال ولد بوحبين ان موريتانيا «لا تزال تمر بمرحلة صعبة تنتهك فيها قوانين البلاد»، موضحا أن لديه قلقا من سير الملف الحالي «رغم أنات المعتقلين وبكاء ذويهم المحرومين من زيارتهم منذ فترة دون داع من مصلحة أو قانون».

وانتقد المتحدث المؤسسة القضائية قائلا «تماما كما يشعر السياسيون بأن انحرافا خطيرا قد حدث في المسار الديمقراطي في البلاد، نشعر نحن كذلك بأن لا جديد على المستوى العملي داخل أروقة العدالة (..) القوانين معطلة وحرية الأفراد تنتهك وتأجيل الأمور هو السمة الغالبة».

وعن الأسباب التي تمنع المحكمة الجنائية من محاكمتهم حتى الآن قال ولد حبين «لقد سمعت بعض الأشخاص يقول انها لم تتلق أمرا بعد امر بذلك من العسكر. أما أنا فلا أستطيع قول ذلك لكنني سمعت آخرين يتحدثون به في بعض الأماكن».

صدقات

وتحدث رئيس «ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي» مطولا عن الجانب الخاص بتمويل الأحزاب فقال ان المبالغ التي وزعتها الحكومة على الأحزاب «مجرد صدقات تحتقر في قدرها الأحزاب وتحتقر الديمقراطية».

وقال ان الدولة «تتوفر على الوسائل المالية حيث أنها محت ديونها وليس من الممكن ألا تخصص شيئا لدعم الديمقراطية». وقال ايضا «الأدهى من ذلك أن الأحزاب التي منعت من التمويل العمومي والممنوعة من التمويل الخارجي منعت أيضا من الحصول على دعم رجال الاعمال الذين زج بهم قسرا في مبادرات تأييد المستقلين.. فكأن السلطات قد قيدت الأحزاب ورمت بها في البحر وقالت لها اياك أن تبتلي بالماء».

ولمواجهة حكومة المجلس العسكري أعلن «ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي» على توحيد جهوده لخلق قطب سياسي وانتخابي فعال في الساحة السياسية يهدف لتحقيق الفوز في الانتخابات القادمة وضمان أحسن تسيير للبلاد وتكريس التغيير الحقيقي والايجابي لمصلحة الشعب الديمقراطي» أمس أنه تحول الى قطب سياسي حقيقي في الساحة الموريتانية بعد أن وقع أعضاؤه على اتفاق يحدد التنسيقات المتعلقة بالاستحقاقات القادمة.

وقال السيد محمد ولد مولود رئيس حزب اتحاد قوى التقدم والرئيس الدوري للائتلاف خلال مؤتمر صحافي لقادة هذا الحلف ان الاتفاق يؤكد تصميم وعزم «ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي» على توحيد جهوده لخلق قطب سياسي وانتخابي فعال في الساحة السياسية يهدف لتحقيق الفوز في الانتخابات القادمة وضمان أحسن تسيير للبلاد وتكريس التغيير الحقيقي والايجابي لمصلحة الشعب الموريتاني.

وأوضح رئيس حزب اتحاد قوى التقدم أن قادة الائتلاف توصلوا لمسودة الاتفاق السياسي والانتخابي التي كانت مطبقة منذ بداية سبتمبر والتي وقعت يوم الثلاثاء الأخير.

وقال ان «لاتفاقنا أبعادا أهمها ابرازنا لوجود تجمع أو قطب سياسي له وجوده في الساحة الموريتانية مؤكدا أن هذا القطب سيعمل على تنظيم الساحة لان ساحتنا تعاني التشتت مما يسبب حيرة بالنسبة للناخب ومما يضع نقطة استفهام حول مستقبل التغيير لذا يهدف ائتلافنا، يضيف ولد مولود، الى المساهمة في تنظيم الساحة الموريتانية.

وقال «لقد شكل الائتلاف تحالفا سياسيا قائما وهو مصمم على أن يجسد ذلك بحيث يكون تحالفا انتخابيا أيضا، وفي هذا النطاق». ومضى يقول «حددنا اتفاقياتنا الانتخابية فيما يخص استحقاقات تشرين الثاني/نوفمبر المقبلة وفيما يخص الاستحقاقات الأخرى فقد توصلنا لتفاهمات ونحن نؤجل البت فيها لما بعد الاستحقاقات الراهنة لأننا نرى أن القضية جدية ولا بد أن تعتبر فيها الخريطة السياسية التي ستتمخض عنها الانتخابات البلدية والنيابية.

هذا وتجد الحكومة الموريتانية صعوبات في توزيع الحصص الاذاعية والتلفزيونية وفي توزيع المساحات داخل الصحف العمومية على القوائم المتقدمة نظرا لكثرة المرشحين الذين يعدون بالمئات كما تجد الحكومة صعوبة في تخطيط وطباعة بطاقة التصويت الموحدة بسبب كثرة وتعقد الرموز والألوان التي اختارها المرشحون.ويخشى المهتمون بهذه الاستحقاقات أن يؤدي نظام البطاقة الموحدة ذات الرموز المتعددة لاطالة فترة التصويت من ناحية ولحيرة الناخبين الموريتانيين الذين غالبهم أميون وبداة. وكان وزير الداخلية الموريتاني محمد أحمد ولد محمد الأمين قد أعلن أمس أن مكاتب التصويت ستواصل افتتاحها الى حين اكتمال عمليات التصويت مهما تطلب ذلك من وقت وجهد.

الجزائر ترغب في علاقات مشابهة للتي تقيمها مدريد مع الرباط

قمة بين بوتفليقة وسبتيرو الشهر المقبل تعقبها زيارة خوان كارلوس للجزائر

مدريد ـ «القدس العربي»
من حسين مجدوبي:

اتفق وزير الخارجية الاسباني ميغيل انخيل موراتينوس ونظيره محمد بجاوي على عقد قمة ثنائية بين البلدين في شهر كانون الاول/ديسمبر المقبل وقيام الملك خوان كارلوس بزيارة رسمية الى الجزائر في كانون الثاني/يناير. وبهذا تكون الجزائر قد تمكنت من إقناع حكومة مدريد بخلق توازن على قدم المساواة مع المغرب.

وحل وزير الخارجية الجزائري بالعاصمة مدريد يوم الاثنين الماضي، وسلم في اليوم نفسه الى العاهل الاسباني الملك خوان كارلوس دعوة رسمية من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لزيارة الجزائر. وستكون أول زيارة لملك اسبانيا الى هذا البلد المغاربي.

وعلق موراتينوس على الزيارة الملكية بالقول انها تأتي لتبرهن على متانة العلاقات بين البلدين واجتيازهما مرحلة من التفاهم والحوار.

وكشف محمد بجاوي مساء الثلاثاء أن القمة الجزائرية ـ الاسبانية ستعقد على مستوى رئيس البلاد عبد العزيز بوتفليقة ورئيس الحكومة الاسباني خوسي لويس رودريغث سبتيرو يوم 12 كانون الاول/ديسمبر المقبل.

وكشفت مصادر دبلوماسية اسبانية أنه جرى في لقاء مدريد الثلاثاء تسطير أجندة القمة الثنائية والتي تتضمن تعاونا في مجال مكافحة الهجرة السرية وتعزيز العلاقات السياسية والرفع من مستوى المبادلات التجارية، لاسيما اسبانيا التي ترغب في تعديل كفة التبادل التجاري المائل دائما للجزائر بسبب استيراد الغاز والبترول.

في غضون ذلك، يعتقد المراقبون أن الزيارة الملكية الى الجزائر تأتي لتضع حدا للاحتجاج الصامت وأحيانا العلني للدبلوماسية الجزائرية التي لم تكن ترى بعين الارتياح الزيارات المتتالية لخوان كارلوس الى المغرب وعدم اهتمامه بالجزائر، علما أن زيارات ملك اسبانيا تسطرها الحكومة وليس الملك شخصيا.

كما ان قمة بوتفليقة ـ سبتيرو تعني تجاوز برودة العلاقات بين البلدين.

وكانت وكالة «أوروبا برس» الاسبانية قالت ان الفتور في العلاقات سببه اتهامات الجزائر لحكومة مدريد بالانحياز الى المغرب في نزاع الصحراء الغربية، ودعوة مدريد الى قمة افريقية ـ أوروبية لمكافحة الهجرة دون الاعتماد على الاتحاد الافريقي.

من جهة أخرى، يرى المراقبون أن عدم إبداء سبتيرو اهتماما كبيرا وتحمسه لأنبوب الغاز المرتقب إنشائه بين وهران (غرب الجزائر) وألمرية (جنوب شرق اسبانيا) بحرا ليعوض أنبوب الغاز الذي يمر عبر الأراضي المغربية ومضيق جبل طارق من العوامل التي جعلت العلاقات لا تتراجع. فالإدارة الاسبانية الحالية تدرك أن الأنبوب قرار استراتيجي سيثير قلق الرباط ويقلل من التعاون بين البلدين المغاربيين.

وكانت الادارة الاسبانية في عهد الرئيس خوسي ماريا أثنار قد فضلت ما بين 2001 و2004 الرفع من مستوى التعاون مع الجزائر على حساب المغرب، غير أن الادارة الاشتراكية الحالية بزعامة سبتيرو ترى في هذه السياسة خطرا على مصالحها وتعتبر أن أحسن وسيلة هي التوازن في العلاقات مع أكبر بلدين في المغرب العربي.

سبتيرو وبوتفليقة في لقاء بينهما يوم 15 تموز/يوليو 2005 في الجزائر

وزير جزائري: من الصعب تنظيم استفتاء دستوري قبل نهاية 2006

■ الجزائر ـ اف ب: اكد وزير الداخلية الجزائري نورالدين يزيد زرهوني في تصريحات صحافية انه «سيكون من الصعب» تنظيم استفتاء لمراجعة الدستور الجزائري قبل نهاية 2006.

وكان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة اكد في بداية تموز/يوليو انه يأمل في تنظيم استفتاء لمراجعة الدستور قبل نهاية العام الحالي دون اعلان موعد محدد لذلك.

وقال زرهوني الاربعاء لوكالة الانباء الجزائرية «سيكون من الصعب تنظيمه قبل نهاية السنة» باعتبار المهل المطلوبة لدعوة الناخبين التي يجب ان تتم قبل 45 يوما (بحسب القانون الجزائري) مضيفا «يبدو لي من الصعب القيام بذلك قبل 31 كانون الاول/ديسمبر لكن على اي حال سنرى».

واضاف الوزير ان المشكلة تكمن في ضبط التاريخ بالنظر الى مواعيد الانتخابات البلدية والتشريعية.

وتنظم الانتخابات التشريعية في الجزائر في ايار/مايو 2007 والانتخابات البلدية في تشرين الاول/اكتوبر.

ويرى خبراء ووسائل اعلام ان مراجعة الدستور الذي يعود الى 1996 قد تهدف الى تعزيز سلطات رئيس الدولة والغاء تحديد المدد الرئاسية بولايتين اثنتين.

استئناف تبادل الزيارات العائلية بين الصحراويين في الصحراء ومخيمات تندوف

واشنطن تدعو الى التعاون مع الامم المتحدة لحل نزاع الصحراء الغربية

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من جميع اطراف نزاع الصحراء الغربية الالتزام مع الامم المتحدة وفيما بينها في اطار روح تتسم بالمرونة والرغبة في البحث عن تسوية لقضية الصحراء، داعية الحكومة المغربية الى تقديم مشروعه الخاص بالحكم الذاتي للمنطقة التي قالت انها تتشاور بشأنه مع شركائها لاعداده وتقديمه رسميا خلال المرحلة القادمة كحل دائم للنزاع.

ودعا ويليام برينسيك البعثة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة خلال نقاش تلا لمصادقة مجلس الامن على قرار جديد حول الصحراء الغربية، الى اجراء «مناقشات بدون شروط مسبقة» بين المغرب والجزائر وجبهة البوليزاريو وهي مناقشات «يمكن أن تشكل اساس مسلسل جديد من المفاوضات تقوده الامم المتحدة».

كما اعتبر برينسيك أن بعثة الامم المتحدة المنتشرة بمنطقة النزاع والمعروفة بقوات «المينورسو» ليست بديلا ناجعا لحل دائم وقال «اننا ندعو المغرب والجزائر والبوليزاريو الى المضي أبعد من البلاغة، والانكباب جديا وكما يجب، على تسوية هذا النزاع».

كما أعرب عن أمله في أن تتمكن جميع الاطراف من «الاستفادة من الاشهر الستة القادمة للانخراط بشكل نشيط في البحث عن حل مقبول منها جميعا، وكفيل بارساء السلم والاستقرار الاقتصادي بالمنطقة».

ومدد قرار مجلس الامن رقم 1720 مهمة قوات المينورسو حتى نهاية نيسان/ابريل القادم كما دعا المجلس بعد ان اكد على قراراته السابقة اطراف النزاع الى البحث عن سبل للوصول الى حل سلمي دائم وعادل للنزاع المتفجر منذ منتصف السبعينات.

وقال الدبلوماسي الامريكي ان بلاده تبقى منشغلة لكون نزاع الصحراء عرقل التعاون الاقليمي والتنمية خلال السنوات الثلاثين الماضية ، ملاحظا أنه كان يتعين ايجاد حل للنزاع منذ وقت طويل.

وجددت كارين بيرس عن البعثة البريطانية لدى الامم المتحدة الاعراب عن أمل بلادها في أن يتم «تحقيق تقدم خلال الاشهر الستة القادمة لتجاوز الوضع الراهن للامور».

واعرب مساعد ممثل فرنسا لدى الامم المتحدة جون بيير لاكروا عن الامل في أن تتوصل الاطراف خلال الاشهر القادمة الى وسيلة للخروج من المأزق الحالي و«ايجاد حل مقبول من لدن الاطراف في اطار الامم المتحدة».

من جهة اخرى تستأنف اليوم الجمعة عملية تبادل الزيارات العائلية بين الصحراويين في الصحراء ومخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف جنوب غرب الجزائر.

وكانت هذه العملية قد توقفت يوم 2 حزيران/يونيو الماضي وقال المغرب ان سبب التوقف يعود لكون جبهة البوليزاريو رفضت مواصلة تنظيم الزيارات العائلية من والى مدينة الداخلة (جنوب الصحراء).

وأوضح مكتب التنسيق المغربي مع بعثة المينورسو أن برنامج تبادل الزيارات العائلية سيستأنف بتنظيم رحلة بين مخيم السمارة بالجنوب الجزائري ومدينتي الداخلة والعيون.

وأضاف نفس المصدر أن حوالي 60 شخصا من الجانبين سيستفيدون من هذه الرحلة الأولى ضمن أربع رحلات مبرمجة بطريقة متلازمة وبصفة استثنائية من والى مدينتي الداخلة والعيون.

وأعرب المكتب عن ارتياحه لاستئناف هذه العملية الانسانية. ودعا المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الى تدبير هذه العملية الهامة من الآن فصاعدا بكل ما يلزم من جدية وحزم وفي اطار من الاحترام التام للاتفاقات المبرمة والتعهدات المتخذة في هذا الصدد.

وأضاف أن المفوضية مدعوة الى اتخاذ الاجراءات الضرورية من أجل حماية عملية تبادل الزيارات العائلية من مناورات وممارسات الأطراف الأخرى التي تحاول أن تنزع عن هذه العملية التي تندرج في اطار تدابير بناء الثقة طابعها الانساني وافشالها والوقوف أمام مواصلتها.

فرنسا: زعيم حزب يميني متطرف يطلق حملته الانتخابية بالدعوة لحظر الحجاب في الشوارع والفضاءات العامة

باريس ـ «القدس العربي»
من شوقي أمين:

اطلق اليمين الفرنسي حملة انتخابية مبكرة استعدادا للاقتراع الرئاسي الذي سيجري السنة المقبلة. وجعل اليمين المهاجرين العرب والمسلمين عنوانا رئيسيا في هذه الحملة.

وبدأ فيليب دوفيلييه، رئيس حزب الحركة من أجل فرنسا، حملته امس معلنا ان «الانطواء الإسلامي» بات «يشكل تهديدا كبيرا على فرنسا»، مضيفا ان على فرنسا أن «تحمي نفسها من أخطبوطه قبل أن تحترق به».

وتساءل السياسي الفرنسي الذي وضع مضايقة المهاجرين القادمين من مناطق «غير بيضاء» على رأس برنامجه السياسي: اذا كانت تونس نفسها تحظر ارتداء الحجاب في الشوارع والفضاءات العامة، لماذا لا تجرؤ فرنسا الديمقراطية على منعه لديها؟

ويتأهب دوفيلييه للترشح للانتخابات الرئاسية، غير ان حظوظه تبدو اقل من مرشحي القطبين التقليديين: اليمين واليسار.

في مقابل ذلك، قال دوفيلييه ان بلدانا أوروبية كثيرة باتت تتساءل عن موقع الحجاب في المشهد الاجتماعي العام، ضاربا المثل بمنطقة فلوندر في بلجيكا التي منعت منعا باتا ارتداء الحجاب في الأماكن العامة، وكذلك جارتها هولندا التي طرحت من جهتها هذا الموضوع للنقاش.

واشاد المتحدث بتصريحات الأمينة العامة لجهاز الادماج في المانيا التي وصفت الحجاب بأنه «متخلف يقود الى العزلة»، معاتبا فرنسا لانها «لا تواكب هذا التوجه بالرغم من خطورته»، على حد تعبيره.

وقال في هذا السياق إن «مظاهر هذا التهديد لمسناها في رسائل التهديد بالموت التي تلقاها استاذ الفلسفة روبير ريديكير بسبب انتقاده للإسلام»، منبها إلى أن الشباب من ابناء المهاجرين المسلمين، باتوا «صيدا للإسلاميين المتطرفين الذين احتلوا الميادين الاجتماعية والتربوية لنقل سمومهم إلى عقول هشة طفولية».

وبانفعال واضح، شدد دوفيلييه على الحاجة للقضاء على كل المظاهر التي لا تمت للحياة الغربية بصلة، على رأسها الرموز الإسلامية بكامل أنواعها، مسجلا أنه كان اول من كشف وجود مساجد سرية في مطاري شارل ديغول وأورلي الدوليين بباريس. وانتقد وسائل الإعلام التي «تحاملت» عليه عندما أثار هذه القضية في كتاب حديث اصدره حول «خطر الموظفين المسلمين على مطارات البلاد».

وقال انه بتصريحه هذا سيكون السياسي الوحيد الذي كسر احدى القضايا المسكوت عنها قبل أن يؤكد بأنه سيبقى ايضا الرجل الوحيد الذي سيدافع عن الجمهورية ومبادئها الكبرى ضد التقوقع الإسلامي، وبأنه سيواصل نشاطه من اجل ان يتكيف الاسلام مع قوانين فرنسا وليس العكس.

فيليب دوفيلييه

النقابة الثانية في سويسرا تتهم الاستخبارات الامريكية بالتجسس عليها

■ جنيف ـ اف ب: اتهمت النقابة الثانية في سويسرا (سينا) وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (سي آي ايه) بمحاولة الحصول على معلومات حول اعضائها، فيما يسعى القضاء السويسري الى ملاحقة المنفذين المفترضين لعملية التجسس، بحسب ما اعلنت النقابة والنيابة الفدرالية الاربعاء.

وقالت النيابة الفدرالية في بيان انها «باشرت في 12 ايلول/سبتمبر 2006 تحقيقا قضائيا ضد مجهولين لمخالفة المادتين 271 و272 من قانون العقوبات» الذي يعاقب التجسس.

واضافت ان الملاحقات يجب ان تحظى بموافقة الحكومة لان الوقائع اتخذت طابع «الجرائم السياسية».

وصرح رئيس نقابة «سينا» كورت ريغوتز لوكالة فرانس برس ان الشرطة الفدرالية السويسرية ابلغت نقابته بالقضية الاسبوع الفائت.

واعلنت النقابة في بيان انها وجهت احتجاجا رسميا الى السفارة الامريكية في برن، طالبة طرد الدبلوماسي الامريكي الذي يشتبه بتورطه في هذه القضية.

واوضح المتحدث باسم سفارة الولايات المتحدة دانييل ويندل لفرانس برس ان الدبلوماسي المعني كلف قضايا سياسية وسيغادر منصبه في نهاية العام كما هو مقرر. واكد ان «انشطة موظفينا ودبلوماسيينا في برن تنسجم مع المعايير الدبلوماسية المعمول بها في كل انحاء العالم».

واعتبرت «سينا» في بيانها ان «مكافحة الولايات المتحدة المشروعة للارهاب الدولي لا تتيح لها انتهاك القوانين التي تحمي الحياة الشخصية والتجسس على نقابات في شكل غير قانوني».

منظمة مغربية تدعو لمساعدة القضاء الدولي على كشف اسرار جريمة المهدي بن بركة

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قالت منظمة مغربية ناشطة في ميدان حقوق الانسان انها تدارست خلال اجتماعات مكثفة تطورات اوضاع حقوق الانسان في المغرب ومجموعة من القضايا المرتبطة باستمرار الانتهاكات، وطالبت بـ«الكشف عن الحقيقة الكاملة» في قضية اختطاف المعارض اليساري المهدي بن بركة ومساءلة ومعاقبة مرتكبي الجريمة.

وطالبت المنظمة المغربية لحقوق الانسان بمساعدة الانابة القضائية في هذه القضية وتوقيع الجزاء على مرتكبي حالات التعذيب في مجموعة من الملفات وتحريك آليات المتابعة الجنائية في حق الاشخاص الذين يرتكبون خروقات عديدة لمبادئ حماية حقوق الانسان.

واعتبرت المنظمة ان «مبدأ مناهضة الافلات من العقاب هو حجر الزاوية في اعمال سيادة القانون»، مطالبة بـ«ضمان استقلالية ونزاهة القضاء وتأهيله للقيام بدوره في مواجهة كافة التجاوزات تحقيقا للعدالة الاجتماعية وحماية للحريات الاساسية للمواطنين».

كما طالب المجلس الوطني للمنظمة بـ«توقيع الجزاء على مرتكبي حالات التعذيب في مجموعة من الملفات المعروضة أمام القضاء كملف سرقة القصر الملكي بمراكش وملف تقنيي مطار محمد الخامس بالدار البيضاء وغيرها من الملفات الأخرى موضوع البت القضائي».

وعبر المجلس عن ادانته لاستعمال العنف «غير المتناسب خلال المسيرات المطلبية السلمية للاحتجاج على انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما وقع اخيرا بمنطقتي آيت اورير وخنيفرة وغيرهما، وضرورة اعمال سيادة القانون كضوابط تحكم سلوك القوات العمومية».

وشدد على ضرورة «تحريك آليات المتابعة الجنائية في حق عناصر قوات الامن بمختلف أسلاكها الذين يرتكبون خروقات عديدة لمبادىء حماية حقوق الانسان كاستعمال العنف غير المتناسب والتعسف في استعمال السلطة على نحو يتنافى مع القوانين الجاري بها العمل والذي أدى أحيانا الى وقوع وفيات مواطنين بسلا ومراكش».

مسؤولون: 1500 مهاجر كانوا يتوافدون الى بريطانيا كل يوم في عام 2005

■ لندن ـ يو بي آي: قدر مسؤولون بريطانيون عدد المهاجرين الذين كانوا يصلون كل يوم الى المملكة المتحدة العام الماضي من أجل الاقامة فيها بحوالي 1500 شخص.

وذكرت هيئة الاذاعة البريطانية امس الخميس أن عدد الذين وصلوا الى المملكة المتحدة في عام 2005 كانوا أقل من العام الذي سبقه، لكنها أشارت الى وجود اتجاه للزيادة في معدل الهجرة.

وأشارت الى أن ازدياد عدد العمال القادمين من أوروبا الشرقية الى بريطانيا قابله ازدياد في عدد الذين تركوا البلاد.

وقالت ان العدد الاجمالي للذين جاؤوا الى المملكة المتحدة، وأعلنوا عن رغبتهم في البقاء فيها لعام واحد على الاقل وصل الى 565 ألفا في عام 2005 مقابل 380 ألفا تركوا البلاد، اي بمعدل ألف شخص في اليوم، مشيرة الى أن أكثر من نصفهم كانوا مواطنين بريطانيين.

وحسب البيانات التي وزعها مكتب الاحصاءات المركزي الوطني البريطاني، فان أكبر مجموعة من المهاجرين بلغ مجموعها 121 ألفا جاء أفرادها من دول «الكومونولث» أي من أفريقيا وآسيا.

وذكرت ان بعض المواطنين البريطانيين الذين تركوا بلادهم توجهوا الى دول مثل استراليا أو اسبانيا أو فرنسا للاقامة فيها.